الدكتور قبايلي طيب
أستاذ التعليم العالي - كلية الحقوق والعلوم السياسية
عضو مخبر البحث حول فعلية القاعدة القانونية
جامعة بجاية

شرح قانون
الإجراءات المدنية والإدارية
"النظام القضائي الجزائري"

طبعة محيّنة وفقاً لآخر التعديلات

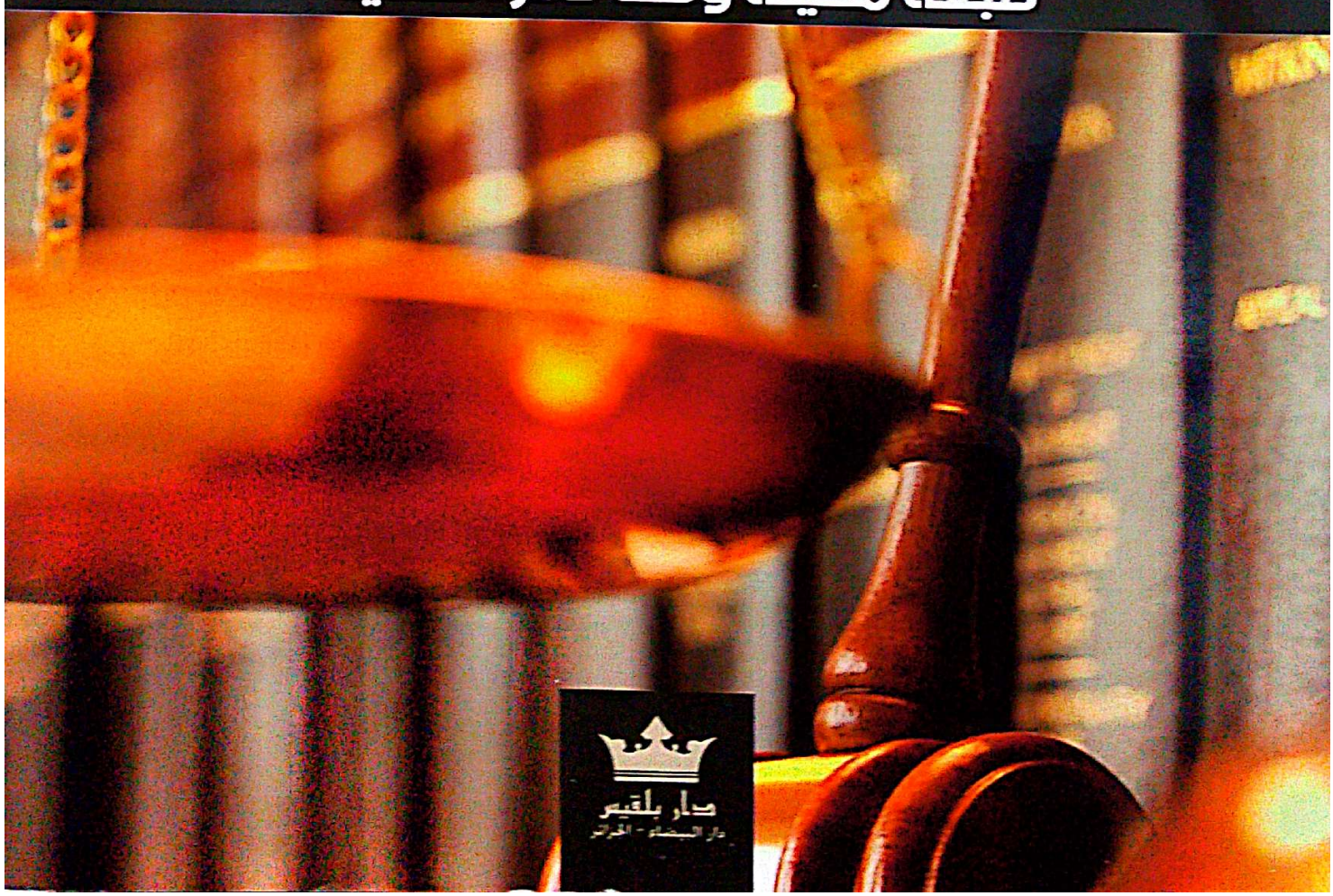

Scanné avec CamScanner

فهرس الموضوعات

قائمة أهم المختصرات..... 3
مقدمة:..... 7
الفصل التمهيدي: مدخل عام لقانون الاجراءات المدنية والإدارية..... 9
أولاً- موضوعات قانون الاجراءات المدنية والإدارية..... 11
ثانياً- تسمية قانون الاجراءات في المواد المدنية..... 11
ثالثاً- طبيعة قانون الإجراءات في المواد المدنية..... 13
رابعاً- خصائص قواعد قانون الإجراءات المدنية والإدارية..... 14
خامساً- تطبيق القانون الإجرائي من حيث الزمان والمكان..... 16
الفصل الأول: مبادئ النظام القضائي الجزائري..... 21
المبحث الأول: المبادئ العامة المتعلقة بالتقاضي..... 22
المطلب الأول: حق اللجوء إلى القضاء..... 22
المطلب الثاني: المساعدة القضائية..... 23
المطلب الثالث: المساواة أمام القضاء وعلانية الجلسات..... 25
المطلب الرابع: احترام حقوق الدفاع والوجاهية..... 27
المطلب الخامس: مبدأ الفصل في القضايا في آجال معقولة..... 28
المطلب السادس: لامركزية وازدواجية القضاء..... 29
المطلب السابع: مبدأ التقاضي على درجتين..... 30
الفرع الأول: المقصود من التقاضي على درجتين..... 30
الفرع الثاني: تقدير مبدأ التقاضي على درجتين..... 31.
الفرع الثالث: موقف المشرع الجزائري من المبدأ..... 32
المبحث الثاني: استقلال القضاء وحياده..... 35
المطلب الأول: استقلال القضاء..... 36
الفرع الأول: مفهوم استقلال السلطة القضائية..... 36
الفرع الثاني: الضمانات القانونية لاستقلال القضاء..... 38
أولاً- تقرير وسيلة إخطار القاضي للمجلس الأعلى للقضاء ..... 38.

Scanné avec CamScanner

ثانياً- استقرار القضاة..... 39
ثالثاً- تقرير ضمانات في حالة المسؤولية التأديبية..... 39
رابعاً- حماية القضاء من تأثير الرأي العام..... 42
المطلب الثاني: حياد القضاء..... 42
الفرع الأول: تجسيد مبدأ الحياد..... 42
أولاً- إبعاد القاضي عن ممارسة الأعمال غير القضائية..... 43
ثانياً- رد القاضي وتنحيه عن نظر الدعوى..... 44
ثالثاً- شفافية العمل القضائي..... 47
الفرع الثاني: تقرير مسؤولية القاضي عند خرقه لمبدأ الحياد..... 47
الفصل الثاني: التنظيم القضائي الجزائري..... 49
المبحث الأول: القضاة وأعوانهم..... 50
المطلب الأول: القضاة..... 50
الفرع الأول: قضاة الحكم..... 50
الفرع الثاني: قضاة النيابة العامة..... 52
أولاً- وظائف النيابة العامة..... 52
ثانياً- الأهمية المترتبة من تحديد صفة النيابة العامة في الدعوى المدنية..... 54
المطلب الثاني: أعوان القضاء..... 57
الفرع الأول: المحامي..... 58
أولاً- الانضمام إلى المهنة..... 58
ثانياً- مهام المحامي..... 60
الفرع الثاني: أمين الضبط..... 61
أولاً- الأسلاك المختلفة لمستخدمي أمانة الضبط..... 61
ثانيا- مهام أمين الضبط في إطار الدعوى القضائية..... 62
الفرع الثالث: المحضر القضائي..... 63
أولاً- الالتحاق بالمهنة..... 64
ثانياً: مهام المحضر القضائي..... 64
الفرع الرابع: الخبير القضائي 65

Scanné avec CamScanner

أولاً- شروط تعيين الخبير.....66
ثانياً- إجراءات التسجيل في قائمة الخبراء.....67
ثالثا- نـدب الخبيـر.....67
رابعاً- تنـفيذ الخبـرة.....69
خامساً- أتعاب الخبير.....70
المبحث الثاني: الأجهزة القضائية في النظام القضائي الجزائري.....71
المطلب الأول: أجهزة نظام القضاء العادي.....72
الفرع الأول: المحكمة.....72
أولاً- أقسام المحكمة.....73
ثانياً- المحكمة التجارية المتخصصة.....76
ثالثاً- تشكيل هيئة حكم المحكمة.....77
رابعاً- الأجهزة الأخرى في المحكمة.....77
1- رئيس المحكمة.....78
2- قضاء التحقيق.....78
الفرع الثاني: المجلس القضائي.....79
أولاً- غرف المجلس القضائي.....79
ثانياً- الوضع الخاص بمحكمة الجنايات.....80
ثالثاً- سير المجلس القضائي.....82
الفرع الثالث: المحكمة العليا.....82
أولاً- غرف المحكمة العليا.....83
ثانياً- تشكيل هيئة حكم المحكمة العليا.....84
المطلب الثاني: أجهزة نظام القضاء الإداري.....85
الفرع الأول: المحاكم الإدارية.....85
الفرع الثاني: المحاكم الإدارية للاستئناف.....86
الفرع الثالث: مجلس الدولة.....87
أولاً- تنظيم مجلس الدولة كهيئة قضائية.....88
ثانياً- تنظيم مجلس الدولة كهيئة استشارية.....89

Scanné avec CamScanner

المطلب الثالث: محكمة التنازع.....90
الفرع الأول: تأسيس محكمة التنازع وتشكيلها.....91
أولاً- تأسيس محكمة التنازع.....91
ثانياً- تشكيل محكمة التنازع.....92
الفرع الثاني: الاختصاص المخوّل لمحكمة التنازع.....92
الفصل الثالث: نظرية الاختصاص.....95
المبحث الأول: أنواع الاختصاص.....96
المطلب الأول: الاختصاص الوظيفي.....96
المطلب الثاني: الاختصاص النوعي.....98
الفرع الأول: الاختصاص النوعي للمحكمة.....99
أولاً- الاختصاص الابتدائي.....99
ثانياً- الاختصاص الابتدائي والنهائي.....100
الفرع الثاني: الاختصاص النوعي للمحكمة التجارية المتخصصة.....101
الفرع الثالث: الاختصاص النوعي للمجلس.....102
الفرع الرابع: الاختصاص النوعي للمحكمة الإدارية.....102
الفرع الخامس: الاختصاص النوعي للمحكمة الإدارية للاستئناف.....103
أولاً- اختصاص الابتدائي للمحكمة الإدارية للاستئناف للجزائر.....104
ثانياً- اختصاص المحكمة الإدارية للاستئناف كدرجة ثانية 105
الفرع السادس: الاختصاص النوعي لمجلس الدولة.....105
أولاً- اختصاص مجلس الدولة كقاضي استئناف 106
ثانياً- اختصاص مجلس الدولة كقاضي نقض 106
ثالثاً- الاختصاص المخوّل لمجلس الدولة بموجب نصوص خاصة 107
الفرع السابع: الاختصاص النوعي للمحكمة العليا.....108
أولاً- الطعن بالنقض 108
ثانياً- المسائل المتعلقة بالقضاة والجهات القضائية.....111
المطلب الثالث: الاختصاص الإقليمي.....111
الفرع الأول: القاعدة العامة في الاختصاص الإقليمي.....112

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: استثناءات القاعدة العامة..... 113
أولاً- الحالات التي لا تتعلق بالنظام العام..... 113
ثانياً- الحالات المتعلقة بالنظام العام..... 114
المبحث الثاني: عوارض الاختصاص..... 115
المطلب الأول: الدفع بعدم الاختصاص..... 116
الفرع الأول: الدفع بعدم الاختصاص النوعي (المتعلق بالنظام العام)..... 116
الفرع الثاني: الدفع بعدم لاختصاص الإقليمي (غير المتعلق بالنظام العام)..... 117
المطلب الثاني: الدفع بالإحالة أو التخلي..... 118
الفرع الأول: الدفع بالإحالة أو التخلي لوحدة الموضوع..... 118
الفرع الثاني: الدفع بالتخلي للارتباط..... 119
خاتمة..... 121
ملحق خاص بنماذج امتحانات مقياس قانون الإجراءات المدنية والإدارية 123
ملحق خاص بالإجابة النموذجية للامتحانات المقترحة..... 132
قائمة المراجع..... 141
فهرس الموضوعات..... 154

Scanné avec CamScanner

نبذة عن المؤلف

الدكتور قبايلي طيّب من مواليد سنة 1974
بسيدي عيش، ولاية بجـاية
تحصل على شهادة البكالوريا من ثانوية شميني
سنـــة 1992 وشهـــــادة الليسانس في
العلوم القانونية والإدارية سنة 1997 من جامعة تيزي وزو.

بعد مواصلة الدراسة فيما بعد التدرج، تحصل على شهادة الماجستير في قانون الأعمال سنة 2002 وشهادة الدكتوراه في الحقوق سنـة 2012 وشهادة التأهيل الجامعي في الحقوق سنـــة 2015.

يشغل المؤلف وظيفة أستاذ باحث في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عبد الرحمان ميرة ببجاية منذ سنة 2002 وتم ترقيته إلى رتبة أستاذ التعليم العالي منذ سنة 2020 وهو عضو في مخبر البحث حول فعلية القاعدة القانونية.

درّس المؤلف عدّة مواد في شعبة الحقوق، سواءً في الليسانس أو الماستر أو على مستوى الدراسات فيما بعد التدرج (ماجستير ودكتوراه الطور الثالث)، كما تولى إدارة مشروعي بحث؛ الأول خاص بالطرق البديلة لتسوية النزاعات في القانون الجزائري والثاني يتعلق بتأثير الاجتهاد التحكيمي للمركز الدولي لتسوية النزاعات على حماية الاستثمارات الأجنبية الخاصة. فضلاً عن هذا، نشر الدكتور قبايلي طيّب عدّة مقالات في مجلات محكمة وشارك في العديد من التظاهرات العلمية الدولية والوطنية ذات الصلة بمجالات البحث الخاصة بقانون الإجراءات المدنية والإدارية، قانون الاستثمار، قانون التحكيم التجاري الدولي.

كلمة حول الكتاب

يعالج هذا الكتاب عدّة مواضيع خاصة بالنظام القضائي الجزائري، وذلك في طبعة جديدة محيّنة وفقاً للتعديلات الحاصلة سنة 2022، حيث يحتوي على مدخل عام لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، كما يشمل على دراسة لمبادئ النظام القضائي الجزائري، والتي إن لم يُحسن فهمها، فلا يمكن استيعاب وفهم القانون الإجرائي. إلى جانب هذا، تم التطرّق لدراسة التنظيم القضائي لبيان مُجمل الأجهزة القضائية، سواءً في نظام القضاء العادي أو الإداري، فضلا عن التطرّق للقضاة وأعوانهم لبيان مركزهم والأعمال التي يُؤدونها، سواءً داخل الجهاز القضائي أو خارجه وفي الأخير، تم شرح نظرية الاختصاص القضائي، ذلك بتوضيح مجال اختصاص كل جهة قضائية، إلى جانب البحث في مسألة عوارض الاختصاص.

Scanné avec CamScanner